

Distr.: General
30 March 2016
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدورة التاسعة

نيويورك، ١٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦

البند ٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية: اجتماع المائدة المستديرة ١

القضاء على الفقر وعدم المساواة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة

مذكرة من الأمانة العامة

أعدت الأمانة العامة هذه الوثيقة استناداً إلى المعلومات المتاحة من أجل تيسير مناقشات اجتماع المائدة المستديرة بشأن موضوع "القضاء على الفقر واللامساواة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة"، المقرر عقده في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* CRPD/CSP/2016/1

080416 080416 16-03537 (A)



مقدمة

١ - تشير الأدلة المتاحة إلى أنه في كثير من السياقات، يرجح أن يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة في فقر^(١) مقارنة بالأشخاص غير المعوقين. وخلصت دراسة تحلل معدل انتشار الإعاقة لدى الأسر المعيشية الفقيرة في ١٥ بلدا ناميا أن الحالة الاقتصادية للأسر المعيشية التي يوجد فيها فرد واحد على الأقل من ذوي الإعاقة أسوأ من حالة الأسر المعيشية التي لا يوجد فيها أي شخص من ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي ١٠ من تلك البلدان الـ ١٥، تملك الأسر المعيشية التي يوجد فيها فرد واحد على الأقل من ذوي الإعاقة أصولا أقل بكثير مما لدى الأسر الأخرى^(٢). وفي دراسة منفصلة، في ١٨ من أصل ٢١ بلدا من البلدان التي تدرج في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اتسم الأشخاص ذوو الإعاقة في سن العمل بمعدلات فقر أعلى (معرفة بالمعدل الذي يقل عن ٦٠ في المائة من متوسط الدخل المتاح المعدل) مما لدى الأشخاص غير المعوقين^(٣).

٢ - وأظهرت البيانات المستقاة من أكثر من ٥٠ بلدا شملتها الدراسة الاستقصائية في التقرير العالمي حول الإعاقة لعام ٢٠١١ أن معدلات العمالة في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة تقل عن نظيرتها لدى الأشخاص غير المعوقين بأكثر من ١٠ نقاط مئوية. كما كانت معدلات إتمام الدراسة الابتدائية في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة تقل عن نظيرتها في صفوف الأشخاص غير المعوقين بنسبة تزيد على ١٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أن الأشخاص ذوي الإعاقة يقل احتمال تمكّنهم من تحمل تكاليف الرعاية الصحية عند الحاجة بنسبة ٢٠ في المائة^(٤). وفي المتوسط، كان دخل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع بلدان

(١) يُنظر إلى الفقر بشكل متزايد باعتباره مفهوما متعدد الأبعاد، يشمل العناصر الاجتماعية والاقتصادية مثل السكن غير اللائق واعتلال الصحة والافتقار إلى التعليم. فالفقر الناجم عن انخفاض الدخل هو مجرد جانب واحد من جوانب الفقر. وفيما يخص السياسة العامة الوطنية، تحدد معظم البلدان خطوط الفقر الوطنية لديها (الناجمة عن انخفاض الدخل). وعلى الصعيد العالمي، ولأغراض المقارنة الدولية، يبلغ خط الفقر العالمي الحالي (الناجم عن انخفاض الدخل) ما مقداره ١,٩٠ دولار، على النحو الذي حدده البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

(٢) انظر: Sophie Mitra, Aleksandra Posarac and Brandon Vick, "Disability and poverty in developing countries: a snapshot from the World Health Survey", Social Protection and Labor Discussion Paper, (No. 1109 (Washington, D.C., World Bank, 2011).

(٣) انظر: Organization for Economic Cooperation and Development, "Sickness, disability and work: keeping on track in the economic downturn", background paper for the High-level Forum, Stockholm, 14-15 May 2009.

(٤) انظر: (World Health Organization and World Bank, World Report on Disability 2011 (Geneva, 2011).

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أقل بنسبة ١٢ في المائة عن المتوسط الوطني وبنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة عن ذلك المتوسط في بعض بلدان تلك المنظمة^(٣).

٣ - وكثيرا ما يكون مدى انتشار الفقر وعدم المساواة الذي يتعرض له الأشخاص ذوو الإعاقة في جميع مجالات التنمية ناتجا عن أوجه القصور التي تشوب البيئات الهيكلية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يوجدون بها، ألا وهي: انعدام إمكانية الوصول إلى البيئات المادية والافتراضية، ووجود حواجز مؤسسية، والتمييز، والاستبعاد، وعدم تكافؤ الفرص. ويترتب على مثل هذا الاستبعاد تكاليف بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وبالنسبة للمجتمع ككل. فعلى سبيل المثال، لا يكلف استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من العمل المجتمعات خسارة قيمة إنتاجيتهم الممكنة فحسب، بل يكلفها أيضا نفقات توفير استحقاقات العجز والمعاشات التقاعدية. وخلصت دراسة نموذجية لمنظمة العمل الدولية في ١٠ من البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل إلى أن استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من سوق العمل تترتب عليه خسائر في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح نسبتها بين ٣ و ٧ في المائة^(٤).

٤ - ويرتبط الفقر بعدم المساواة ارتباطا جوهريا. وسوف يؤدي الحد من الآثار السلبية لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة إلى تمكينهم من اغتنام الفرص التي يحتاجونها للإفلات من دوامة الفقر الحالية. وسيسهّم بدوره الحد من الفقر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة في زيادة تقليص التفاوتات القائمة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص غير المعوقين. وعلى الرغم من أن التقاطع بين الإعاقة والفقر وعدم المساواة أمر معترف به على نطاق واسع، فإن الاتفاقات الوطنية والعالمية السابقة والإجراءات الرامية إلى مكافحة الفقر وعدم المساواة لم تعالج دائما بالقدر الكافي احتياجات وشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلّم بأن الجهود العالمية التي تركز على الحد من الفقر وعدم المساواة ينبغي أن تؤدي إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة إذا أريد لها أن تكون فعالة.

(٥) Sebastian Buckup, The Price of Exclusion: The Economic Consequences of Excluding People with Disabilities from the World of Work, Employment Working Paper, No. 43 (Geneva, International Labour Office, 2009).

الأطر المعيارية الدولية

٥ - منذ اعتماد برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (١٩٨٢)، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (١٩٩٣)، واعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) في الآونة الأخيرة، ما فتى المجتمع الدولي يتصدى للأثر السلبي للفقر وعدم المساواة على الأشخاص ذوي الإعاقة^(٦). ووفقاً للمادة ٢٨ من الاتفاقية، تتخذ الدول الأطراف الخطوات المناسبة من أجل ما يلي: (أ) ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً النساء والفتيات وكبار السن، من برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر؛ (ب) وضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في حالة فقر وأسرههم من المساعدة التي تقدمها الدولة لتغطية النفقات المتعلقة بالإعاقة، بما فيها التدريب المناسب وإسداء المشورة والمساعدة المالية والرعاية المؤقتة.

٦ - وتنص الاتفاقية أيضاً على الأهمية البالغة التي يكتسبها الأشخاص ذوو الإعاقة باعتبارهم متساويين مع الآخرين في جميع مناحي المجتمع والتنمية. وتتضمن الاتفاقية تكافؤ الفرص بوصفه أحد مبادئها العامة، وتؤكد على تكافؤ الفرص في التعليم (المادة ٢٤) وتكافؤ الفرص وتفاضلي أحر متساو لقاء القيام بعمل متساوي القيمة (المادة ٢٧)، وتكافؤ فرص الحصول على خدمات المياه النظيفة والاستفادة من استحقاقات وبرامج التقاعد (المادة ٢٨)، وتكافؤ الفرص أمام الأطفال ذوي الإعاقة للمشاركة في اللعب وفي أنشطة الترفيه والتسلية والرياضة (المادة ٣٠).

٧ - وفي الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة^(٧)، الذي عُقد في عام ٢٠١٣، جرى التأكيد مجدداً على أن السياسات الإنمائية المتعلقة بالقضاء على الفقر ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين قد يتعرضون لأشكال متعددة أو خطيرة من التمييز. ولوحظ في هذا السياق أن الحق في تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة والحماية الاجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين ينبغي الاعتراف به كذلك.

٨ - وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أولت الدول الأعضاء اهتماماً أكبر لأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بالآخرين في الماضي.

(٦) انظر على سبيل المثال الفقرة (ر) من ديباجة الاتفاقية.

(٧) قرار الجمعية العامة ٣/٦٨.

وضمن المجموعة المكونة من ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي توجد في صلب جدول الأعمال، تُذكر الإعاقة تحديداً في الأهداف والغايات المتصلة بالتعليم، والنمو والعمالة، وعدم المساواة، وتزويد المستوطنات البشرية بالتسهيلات اللازمة لاحتياجات ذوي الإعاقة، وكذلك جمع البيانات ورصد الأهداف.

٩ - والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة من الالتزامات المبدئية في خطة عام ٢٠٣٠. ويدعو الهدف ١ من بين الأهداف الإنمائية المستدامة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وفي ظل أوجه التفاوت القائمة، سيتطلب تحقيق ذلك الهدف تضافر الجهود في القضاء على الفقر في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة. ويرمي الهدف ١٠ إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وفي إطار ذلك الهدف، تركز الغاية ١٠-٢ تحديداً على الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بالسعي إلى تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن الإعاقة.

القضايا والتحديات المطروحة

١٠ - بعد مرور عشر سنوات على اعتماد الاتفاقية، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بالإعاقة في الإطار العالمي للتنمية، فإن العديد من البلدان لا تزال تواجه صعوبات ملحوظة في الحد من الفقر وعدم المساواة في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال مستويات الفقر المزمنة ومحدودية الموارد وسائر القيود المفروضة على القدرات تعوق الجهود المبذولة على الصعيد القطري. فالعديد من البلدان النامية تواجه صعوبات في تهيئة الظروف المواتية وفي إتاحة فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على الرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات العامة، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني والعمالة والعمل اللائق.

١١ - وقد تبين أن ضمان التمويل اللازم لتوفير سبل الراحة والخدمات الأساسية العامة من قبيل إمكانية الحصول على السكن والمياه والمرافق الصحية والغذاء، والخدمات الاجتماعية من قبيل التعليم والصحة والتغذية، يتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بالحد من الفقر وتعزيز تكافؤ الفرص. وعلى الرغم من طابع الشمول الذي تتسم به هذه البرامج، يتعين أن يدرك واضعوها ومنفذوها العوامل التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أثبت أن الأحكام العامة التي تأخذ في الاعتبار الفروق الدقيقة

التي تميز الفئات المحرومة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، تميل إلى أن تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من التنفيذ المحدد الأهداف^(٨).

١٢ - وتترع السياسات الناجحة الرامية إلى تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة والحد من عدم المساواة التي يواجهونها إلى التصدي للحوافز الهيكلية في مجالات متعددة، وهي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. على أن تلك الحوافز مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ويتقاطع أيضا وصم الأشخاص والتمييز ضدهم بسبب إعاقته مع الحوافز الهيكلية القائمة، ويتعين التصدي لهما من خلال تدابير محددة الأهداف.

١٣ - وفي بعض البلدان، يجعل الافتقار إلى بيانات موثوقة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة من الصعب وضع سياسة قائمة على الأدلة من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة. ويجعل الافتقار إلى البيانات من الصعب أيضا بحث مدى معالجة السياسات القائمة، من حيث شكلها وتنفيذها، للشواغل التي يختص بها الأشخاص ذوو الإعاقة. فلا بد إذن من إجراء أبحاث لتحديد أوضاع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة إلى أدلة أعم على مدى تأثير الفقر على الإعاقة والعكس بالعكس بغية توجيه الموارد الكافية نحو تناول الإعاقة في إطار جهود الحد من الفقر. وثمة حاجة أيضا إلى مزيد من المعارف عن مدى التفاوت بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص غير المعوقين، والأسباب الكامنة وراء تلك التفاوتات، وذلك ليُسترد بها في وضع استراتيجيات للحد من عدم المساواة. ولكي تكون هذه الأبحاث فعالة، لا بد من أن تركز على الجهود الرامية إلى تحسين جمع البيانات، وذلك من خلال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التعدادات الوطنية وغيرها من الأدوات الإحصائية العامة ومن خلال إجراء دراسات استقصائية وطنية عن الإعاقة بصورة دورية على حد سواء.

١٤ - ومما يبعث على التفاؤل أن البلدان تعمل بشكل متزايد على إدراج مسألة الإعاقة في جهود الحد من الفقر وفي مجال الحد من عدم المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص غير المعوقين. وقد تصدت بلدان عديدة لارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال طائفة واسعة من التدخلات في مجال السياسة العامة التي ينصب تركيزها على الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وسبل حصولهم على الخدمات الأساسية.

(٨) انظر: Inequality Matters: Report on the World Social Situation 2013 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.IV.2).

١٥ - وينبغي مواصلة النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج التعاون الدولي في سياق تنفيذ خطة التنمية الشاملة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وينبغي للمشاريع الممولة من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف أن تشمل مسائل الإعاقة والمعوقين ووجهات نظرهم ورفاههم. وتبذل عدة وكالات ثنائية جهوداً رائدة في هذا الصدد. ومن المهم أيضاً الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في أشكال أخرى من التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وداخل منظومة الأمم المتحدة، تتصدى الوكالات أيضاً في برامجها للفقير وعدم المساواة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة^(٩).

١٦ - وجرى التأكيد أيضاً في عدة قرارات للجمعية العامة، مثل القرار ١٤٢/٦٩، على أهمية وقيمة زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتضطلع الحكومات والهيئات التشريعية على جميع المستويات بأدوار رئيسية في تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. ومن خلال مشاركة الجمهور والتعاطي مع المواطنين وأصحاب المصلحة، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، وتوفير المعلومات ذات الصلة، يمكن تنفيذ السياسات والبرامج التي تستجيب للشواغل وتستهدف الأسباب الكامنة وراء الفقر وعدم المساواة في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة.

سبل المضي قدماً

١٧ - يؤدي إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جهود التنمية دوراً أساسياً في القضاء على الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص، وهما أمران أساسيان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٨ - وقبل عام ٢٠١٥، دعت الجمعية العامة، في سلسلة من القرارات، إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة^(١٠). ومن خلال اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أقر المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى تناول الإعاقة في جهود الحد من الفقر وعدم المساواة.

١٩ - وهناك وعي متزايد بأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم ووجهات نظرهم يمكن أن تشكل قوة دافعة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

(٩) على سبيل المثال، شكلت مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إحدى الأدوات الرئيسية للعمل المشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

(١٠) قرارات الجمعية العامة ١٢٤/٦٦ و ١٤٠/٦٧ و ٣/٦٨ و ١٤٢/٦٩.

أسئلة مطروحة للنظر فيها

- ١ - ما هي التدابير التي تتخذها الدول وسائر الجهات المعنية من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ٢ - ما هي التدابير التي تتخذها الدول وسائر الجهات المعنية من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في سياساتها الإنمائية الوطنية وبرامجها المتعلقة بالحد من الفقر وعدم المساواة؟
- ٣ - إلى أي مدى تضمن تلك التدابير المتخذة، بما فيها السياسات والبرامج التي اعتمدها الدول وسائر الجهات المعنية، احتمال استراتيجياتها للحد من الفقر وعدم المساواة على الأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاتها لأوضاعهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- ٤ - ما هي التدابير التي تكتسي أهمية بالغة لضمان تناول خطة عام ٢٠٣٠ لمسائل الفقر وعدم المساواة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال وضع سياسات وبرامج شاملة؟